إدارة السياسات السكانية
الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية

المراجعة الاقليمية لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

- شكل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 نقلة نوعية في مقاربة ترابط قضايا السكان والتنمية،
- جاء برنامج العمل الذي اعتمدته الدول ليوفر خارطة طريق للدول وحدد عدد من الأولويات في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية :
- المساواة بين الجنسين . أهمية الأسرة ودور أفرادها، نمو السكان، والصحة الإنجابية والحقوق ذات الصلة، التوسع الحضري، والهجرة والبيئة المستدامة
- شكل برنامج العمل إطاراً مرجعياً استندت إليه عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015) الخطة الحضرية الجديدة (2016) والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018).

1994 : المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة

- نهج جديد للعلاقة بين السكان والتنمية يركّز على حقوق السكان واحتياجاتهم لتنمية قدراتهم، لا على تحقيق أهداف ديمغرافية.`

- هدفت المراجعة/ التقييم الى:
- متابعة مدى تنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة و ترجمتها الى اجراءات عملية و قوانين و تشريعات
- التعرف على العوامل المساعدة و العوامل التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ هذه التوصيات
- تقييم الشراكة بين القطاع الحكومي والأهلي والقطاع الخاص في ما يخص البرامج المتعلقة بالسكان و التنمية
- كما هدفت المراجعة الى توثيق الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة 2030 وتوصيات مؤتمر القاهرة حيث ان معرفة ما تم انجازه من هذه التوصيات سيكون مدخلاً هاما في تنفيذ البرامج ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

المراجعة الإقليمية لاعلان القاهرة للسكان والتنمية ٢٠١٣

- استند تقرير المراجعة الإقليمية ٢٠١٨ الى تحليل مخرجات الاستمارة التي استجابت لها ١٣ دولة وكذلك ٦ تقارير وطنية طوعية بالاضافة الى التقارير الوطنية والمناقشات التي قدمت في المؤتمر. كما وصدر عنه مجموع ١٢٩ توصية و ٨٨ رسالة.
- قسمت التوصيات على محاور المؤتمر الخمسة واختيرت هذه المحاور بناء على ما كانت قد وضعته الدول العربية كأولويات بعد اعلان القاهرة خلال الاجتماع الـ١٥ للمجالس واللجان الوطنية والسكان واهمها تمكين المرآة والشباب والصحة الإنجابية والهجرة والنزوح والتي ضمنت في الخمس ركائز الأساسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان ٢٠١٤ وتبناها اعلان القاهرة : الكرامة والحقوق، الصحة، المكان والحراك الاستدامة البيئية والحوكمة وهي الركائز التي قسم
- اما الرسائل فقد تضمنت رسائل عامة ورسائل موجهة بحسب القضايا التي تناولتها الجلسات في المؤتمر

أهم نتائج عملية المراجعة الإقليمية 2018

المحور الأول: الكرامة وحقوق الإنسان

(ركز هذا المحور على الإجراءات الوطنية ذات الصلة للتخفيف من حدة الفقر **من خلال 3 محاور**)، وهي:

1- الاستثمار في توسيع الفرص المتاحة لضمان استخدام رأس المال البشري بالكامل لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية **(زيادة الفرص والتمكين)**

2- تصحيح الاختلالات في الفرص وتوزيع الموارد **(إعادة توزيع الموارد)**

3- استهداف الفئات الضعيفة من السكان وبالأخص النساء والأسر التي تعولها النساء **(الاستهداف)**؛ وتضمنت **الفئات الضعيفة من السكان والمستهدف تمكينهم** حسب إعلان القاهرة الفئات التالية:

أ- **المرأة**، تضمن محور تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين **4 بنود، وهي:**

- إدماج المساواة بين الجنسين من خلال الإجراءات التشريعية لاسيما من خلال تبني اتفاقية سيداو بدون أي تحفظات
- تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال بيئة عمل داعمة وتشجيع المشاركة المجتمعية واشراك الرجال وتمكين المرأة
- السيطرة على الزواج المبكر والقسري والاستجابة لاحتياجات الفتيات اللاتي تتعرضن لهذه الزيجات
- التصدي للعنف القائم على النوع الإجتماعي

ب- **المهاجرون والنازحون**،

ت- **الشباب**،

ث- **كبار السن**،

ج- **الأشخاص ذوو الإعاقة علما بان الاستمارة لم تتضمن هاتين الفئتين**

- تحتل مواجهة الفقر والتهميش العديد من القرارات السياسية بالدول العربية، وتتبني العديد منها سياسات مبنية على **مفهوم الفقر الإنساني متعدد الابعاد** والذي يتجاوز مفهوم نقص الدخل والحرمان المادي. وتبين انه لدى معظم الدول المستجيبة سياسات واضحة وبرامج محددة للتخفيف من حدة الفقر والتمكين الاقتصادي من خلال الاستثمار في المشاريع المدرة للدخل وتعزيز فرص العمل.
- تحتل قضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أولوية رئيسية في الدول جميعها، ولكن **تبقى الأعراف الاجتماعية وديناميكيات النوع الاجتماعي المعوق الرئيسي لها** والتي قد تضع حدودا على قدرة الدولة على التدخل وتشكل تحدي كبير في مواجهة السياسات التي تستهدف قضايا تقليدية داخل الفضاء الخاص مثل ختان الاناث والزواج القسري والمبكر.

- بالرغم من ان قضية الهجرة الدولية هي قضية ذات أولوية في المنطقة العربية الا ان هناك **قصورا بالمعلومات** المتوفرة عنها؛ وهناك **تضارب شديد بين أولويات الدول** وبعضها البعض بل وحتى على مستوى الدولة الواحدة وبالأخص فيما يتعلق بتيارات الهجرة الوافدة حيث تتحمل بعض دول المنطقة معظم عبء الازمات الإنسانية المرتبطة باللجوء والهجرة القسرية الا ان معضلة كيفية تحقيق التوازن بين ضمان تمتع اللاجئين بحقوق الانسان وبين قدرة موارد الدولة المستضيفة على تحمل عبء هذه المسؤولية دائما ما تكون في المقدمة مما يتطلب مزيد من التعاون والدولي فضلاً عن **تبني نظرة إيجابية للحراك السكاني تركز على المنافع المتبادلة بدلاً من التنافس والتزاحم**.

- أدى **انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات** في بعض دول المنطقة الى حدوث تغييرات بالتركيبة العمرية للسكان وأدى ذلك الى **ارتفاع نسب الشباب وكذلك اعداد كبار السن** ، وتتفاوت الدول العربية في مراحل الفرصة الديموغرافية التي تقف عندها وتتوزع على مراحلها الثلاثة؛ **ولتحويل الفرصة الديموغرافية لعائد اقتصادي لابد من حسن الاستثمار في رأس المال البشري ولكن ذلك لم يترجم بعد الى سياسات فعالة تغير حاضر الشباب** بما يواجهوه من تحديات تاريخية غير مسبوقة تتمثل في عدم الاستقرار السياسي وانتشار العنف والتطرف وارتفاع معدلات البطالة والتغيرات الاجتماعية السريعة.

- ونجد أن جميع الدول تتبني استراتيجيات وطنية للشباب ،وسياسات وبرامج تستهدف تمكينهم، كما يوجد في معظم الدول مؤسسات وطنية مكلفة برعاية الشباب، وبرامج للارتقاء بجودة التعليم وبرامج للانتقال من الدراسة للعمل بالإضافة لإتاحة فرصة التعليم للجميع، وبرامج صحة انجابية وجنسية تستهدفهم.

- **لم تتضمن الاستمارة موضوع كبار السن** بالرغم من انشاء مؤسسات خاصة كوحدات وزارية او لجان وطنية لتولي قضايا كبار السن ب 10 دول عربية وهي (مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، السودان، تونس)، وتوجه العديد منها لتعزيز التقاعد المبكر في القطاع العام حيث يقع عبء رعايتهم بشكل رئيسي في الدول العربية على الأسرة.

- تعاني المنطقة العربية من نقص البيانات المتعلقة بالاعاقة، هذا **ولم تخصص الاستمارة قسم خاص للأشخاص ذوي الإعاقة الا ان بعض الدول ذكرتهم بتقريرها الوطنية كاحدى المجموعات الأولى بالرعاية الخاصة**، كما صادقت 3 دول على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهم جزر القمر وليبيا وفلسطين تنفيذاً لتوصية اعلان القاهرة في هذا الشأن.

المحور الثاني: الصحة الجنسية والانجابية والحقوق الانجابية

(ركز هذا المحور على قضايا الصحة الإنجابية والجنسية **من خلال 3 محاور**)، وهي:

1. رفع مستوى اتاحة خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والانجابية مع تجنب التمييز او الاستبعاد على أساس السن او الجنس او الجنسية او الحالة الزواجية، **(الإتاحة)**
2. تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والانجابية وجعلها اكثر التزاما بمتطلبات حقوق الانسان **(جودة الخدمات)**
3. تطوير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الانتشار الاوسع مع ضمان جودة افضل **(الانتشار)**

- تحتل قضايا الصحة الجنسية والانجابية أولوية متقدمة ضمن برنامج عمل السكان والتنمية في الدول العربية، حيث قام عدد من الدول بصياغة استراتيجيات جديدة او استكمال استراتيجيات كانت قائمة بالفعل منذ عام 2013، ولكن ما زال هناك قدر كبير من الاغفال للحقوق الإنجابية والخيار الفردي الحر والمستنير، فلا تزال قضايا الحقوق الجنسية والانجابية بما فيها اتاحة الرعاية والثقيف الجنسي للجميع موضوعات حساسة وشائكة تتطلب التعامل معها بحذر في ضوء الثقافة السائدة في المنطقة.

المحور الثاني: الصحة الجنسية والانجابية والحقوق الانجابية

(ركز هذا المحور على قضايا الصحة الإنجابية والجنسية **من خلال 3 محاور**)، وهي:

- .1رفع مستوى اتاحة خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والانجابية مع تجنب التمييز او الاستبعاد على أساس السن او الجنس او الجنسية او الحالة الزواجية، **(الإتاحة)**
- .2 تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والانجابية وجعلها اكثر التزاما بمتطلبات حقوق الانسان **(جودة الخدمات)**
- .3تطوير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الانتشار الاوسع مع ضمان جودة افضل **(الانتشار)**

- تحتل قضايا الصحة الجنسية والانجابية أولوية متقدمة ضمن برنامج عمل السكان والتنمية في الدول العربية، حيث قام عدد من الدول بصياغة استراتيجيات جديدة او استكمال استراتيجيات كانت قائمة بالفعل منذ عام 2013، ولكن ما زال هناك قدر كبير من الاغفال للحقوق الإنجابية والخيار الفردي الحر والمستنير، فلا تزال قضايا الحقوق الجنسية والانجابية بما فيها اتاحة الرعاية والثقيف الجنسي للجميع موضوعات حساسة وشائكة تتطلب التعامل معها بحذر في ضوء الثقافة السائدة في المنطقة.

(المحور الثالث: المكان والتنقل)

(ركز هذا المحور على **قسمين**)، وهما:
أ – الهجرة الداخلية والنزوح
ب – الهجرة الدولية

- ومن الملاحظ أن الاستمارة لم تتضمن قسما خاصا للهجرة الداخلية او للتوزيع السكاني او للتحضر لذا فهي قاصرة على تقديم الخدمات للنازحين وتتداخل مع محور الكرامة والمساواة، ويعاني بشكل كبير من نقص المعلومات كما اوضحنا سلفاً.

- بالرغم من احتلال قضية الهجرة الدولية المركز الرابع ضمن أولويات المنطقة العربية بجانب قضية النساء والشباب والصحة الإنجابية ، الا ان توصياتها المتفق عليها بإعلان القاهرة لم تتم ترجمته في صورة توجهات سياسية محددة ، فكما اوضحنا سابقا ان إدارة عمليات الهجرة الدولية تتطلب تعاون محلي واقليمي وعالمي ويصعب تحقيق هذا التعاون في ظل تضارب المصالح بين الدول المرسلة والمستقبلة.

المحور الرابع: الاستدامة

- تحظى الاستدامة البيئية بأهمية واضحة في المنطقة العربية على الأقل فيما يتعلق بالخطاب العام وصياغة الاستراتيجيات، وخاصة لادارة الموارد البيئية والتنوع البيولوجي وتعزيز وتدوير والنفايات الصلبة الا ان الانتقال من مستوى الاستراتيجيات العامة الى تنفيذ البرامج الفاعلة التي تواجه تحديات بيئية محددة لم يتبلور بعد في العديد من الدول المستجيبة..

- أهمية الاستثمار في المعلومات والبحوث المتعمقة لضمان اتباع تدابير مستندة الى الواقع الوطني وليس فقط التوجهات الدولية العامة.

المحور الخامس: الحوكمة والمساءلة

(ركز هذا المحور على **ثلاث جوانب**)، وهي:
أ – البيانات والبحوث
ب – الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص
ج – التعاون الدولي

- ترتبط الحوكمة بالرؤية المتبناة في تحديد أولويات التنمية، ويظهر من خلال عملية المراجعة تحقق بعض جوانب الحوكمة الرشيدة كتكليف مؤسسات متعددة القطاعات لتولي برنامج عمل السكان والتنمية ولكن في نفس الوقت نظرا لمحدودية المعلومات المتاحة من قبل الدول عن مدي نفوذ وقدرة هذه المؤسسات على التنسيق الفعال بين الأطراف المختلفة وكذلك عن مدى توافر هياكل بينية وموارد لازمة لمواجهة التحديات وأيضا اتاحة البيانات والشراكات والتعاون الدولي مما يجعل رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عملا غير منته في المنطقة العربية.